السنة الثانية (نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٢٤) العدد السادس

صحيفة المعلمين

مجلة علمية، أدبية، خلقية، تصدرها نقابة المعلمين

قررت وزارتا المعارف والأوقاف ومجالس المديريات الاشتراك فيها

وتوزيعها بجميع مدارسها

مديرها المسئول ورئيس تحريرها

الشيخ ابو الفتح الفقى

العضو بمجلس النواب

﴿ الاشتراك ﴾

لغير الطلبة ..... ٢٥ قرشا

للطلبة ..... ١٥ »

ثمن النسخة الواحدة ..... ٥ قروش

المطبعة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

أعضاء لجنة الصحيفة

(١) الشيخ أبو الفتح الفقي : العضو بمجلس النواب (المدير ورئيس التحرير)
(٢) احمد افندى البدرى : ناظر مدرسة عابدين الاميرية
(٣) الدكتور احمد افندى ضيف : الاستاذ بالجامعة المصرية
(٤) الدكتور احمد افندى عبد السلام الكردانى : الاستاذ بمدرسة الهندسة
(٥) اسماعيل القباني افندي : الاستاذ بمدرسة المعلمين الثانوية
(٦) حسن افندى خليفه : « « بدار العلوم
(٧) سيد افندي يوسف : « بالمدرسة الثانوية الملكية (أمين الصندوق)
(٨) الشيخ شرف الدين خطاب : الاستاذ بدار العلوم
(٩) عبد الحميد افندى حسن : « بدار العلوم (الوكيل)
(١٠) عبد الرحمن افندي كامل : « بمدرسة الامير فاروق
(١١) الشيخ على السباعي : « « عبد العزيز (السكرتير الفنى)
(١٢) على افندى فهمي الرشيدي : « « المعلمين الثانوية
(١٣) الدكتور على افندى مشرفه : « « « العليا
(١٤) محمد افندى حسونه : « « « «
(١٥) محمد افندى بدران : « بالمدرسة الثانوية الملكية
(١٦) محمد افندى حسن : « « الحديوية (السكرتير الادارى)
(١٧) محمد افندى على المجذوب : « بدار العلوم
(١٨) الشيخ محمود حسن حسنين : « بمدرسة المعلمات ببولاق
(١٩) الشيخ مصطفى السقا : « « الامير فاروق
(٢٠) مصطفى افندي عامر : « « المعلمين العليا
(٢١) محمد افندى حسنين بركات : « « « الثانوية

بسم الله الرحمن الرحيم

التجارب الدستورية في فرنسا

﴿ من عهد الثورة الى الآن ﴾

﴿ المقالة الثانية ﴾

وصلنا في شرح التجارب الدستورية في فرنسا في المقالة الاولى الى سن دستور سنة ١٧٩٣ والذين سنوه هم الجمهوريون المتطرفون ولكنهم علقوا العمل به على تخلص فرنسا من الفتن التي كانت مشتعلة في (فندى) وغيرها وعلى خروجها سالمة من الحرب التي كانت واقعة فيها مع الدول الاوروبية ، لان مثل هذا الدستور كما سيتضح لك يضعف السلطة التنفيذية اكثر مما أضعفها دستور سنة ١٧٩١ والدولة أحوج ما تكون الى السلطة التنفيذية القوية في عهد الفتن والحروب. وبالرغم من مغالاة شارحي هذا الدستور بالمبادىء الديموقراطية المتطرفة فانهم فطنوا الى هذه الحقيقة وفطنوا الى أن فرنسا لم تكن صالحة لمثل هذا الدستور بل لم تكن قد رسخت فيها مبادىء الجمهورية بعد فكانوا يريدون أن يقضوا اولا على أعداء الجمهورية قبل العمل بدستورهم وأن يبثوا في الشعب المبادىء الجمهورية . ونصوص دستور سنة ١٧٩٣ هي :—

(١) ان كل فرد من أفراد الشعب سواء أكان يدفع ضرائب أم كان لا يدفع - أي سواء اكان مالكا للنصاب المالي أم كان غير مالك - له جميع الحقوق السياسية ينتخب (بالكسر) وينتخب (بالفتح)

(٢) كل سكان الولايات الذين يزيد عمرهم على ٢١ سنة تكون منهم جمعيات عمومية في كل دائرة جمعية وهم ينتخبون نواب الشعب مباشرة .

(٣) تعقد انتخابات كل سنة وتنعقد جمعية جديدة من نواب الشعب كل سنة .

(٤) جميع مناصب الدولة ينتخب اللائقين لها جمعيات الشعب في دوائر الانتخاب

(٥) مجلس النواب لا يسن القوانين والشرائع بل الشعب نفسه يسن القوانين، وذلك ان مجلس النواب يهيء مشروعات القوانين ويعرضها على جمعيات الشعب العمومية في دوائر الولايات ولا تصير هذه المشروعات قوانين الا بعد مصادقة جمعيات الشعب عليها فاذا رفضها الشعب سحبت ولم يعمل بها

(٦) الغيت الوزارة وانشيء بدلها مجلس تنفيذي مؤلف من ٢٤ عضوا ينتخبهم مجلس النواب من أسماء تقدمها له جمعيات الشعب العمومية

(٧) الشعب له الحق في أن يثور اذا خولفت رغائبه

هذه هي نصوص دستور ١٧٩٣ الهامة فاذا تدبرها قليل الخبرة

بالدساتير حسب أنها غاية الكمال ولو أن شعبا كان صغيرا كل أفراده من ذوى الكمال لصلح له هذا الدستور ولكن الشعوب الكبيرة الحديثة على ما هى عليه لا يصلح لها هذا الدستور، ولو أن شارعيه حاولوا تطبيقه لادى الى الفوضى حتما ولكنهم وهم الجمهوريون المتطرفون رأوا أن يؤجلوا العمل به حتى يقضى على أعداء الجمهورية خوفا أن ينال أعداؤها تلك الحقوق السياسية الكبيرة التى يخولها هذا الدستور لجميع الشعب. ومما يحسن تدبره أنه بينما أضعف دستورهم المعلق السلطة التنفيذية والتشريعية معاً وحاولوا الرجوع فيه الى الشعب في كل أمر من أمورهما وحاولوا جعل الحكام والنواب طوع ارادة الشعب في كل أمر فكانت حكومتهم في الواقع حكومة قيصرية الزعة في استبدادها بالامر دعامتها المحكمة العرفية والاحكام الثورية والجواسيس وقانون المتهمين والمقصلة والمندوبون في الولايات الذين كانت في يدهم الحياة والموت ولجنة الامن العام مقر السلطة التنفيذية العليا والتى كان أعضاء مجلس النواب أنفسهم يرتعدون خوفا منها وان كانوا هم الذين انتخبوا أعضاءها من أنفسهم ولكن أنظمة الارهاب كانت نظما وقتية دعت اليها ضرورة تقوية السلطة التنفيذية المركزية لتتمكن من قمع الفتن والمحافظة على الامن العام وتخليص فرنسا سالمة من الحرب التى كانت مشبوبة فيها وانما وضعت نظم حكومة الارهاب كي تكون بمنزلة ما يعلن في الدول الحديثة في أوقات الحروب والفتن من الاحكام العرفية ونظم الارهاب انما كانت أحكاماً عرفية عند

أمثال دانتون وكارنو ممن كانوا ينظرون الى الوجهة الحربية أعظم نظر ويعطونها اكبر عناية. والفضل في تقريرها يرجع أولا الى دانتون ثم اتخاذها كارنو وسيلة لاعداد الجيوش وتجهيزها بما يلزمها وبث النظام فيها

أما روبسبيير فانه صار يستخدم نظام الارهاب كي يقضي على أعداء الفضيلة ويعني كل من لم يكن على شاكلته ورأيه في الفضائل المدنية والسياسية وكان يعتقد انه باعدام من لا يصلح للديموقراطية السامية من أعداء الفضيلة يطهر الشعب حتى يصير الشعب صالحا لمثل هذا الدستور الديموقراطي دستور سنة ١٧٩٣ وهذا يفسر لنا لماذا كان روبسبيير يريد أن يقضي على زعماء حكومة الارهاب الذين كانوا يستخدمون سلطتهم لاغراضهم وشهواتهم وكانوا يريدون استبقاء سلطتهم القيصرية فكان روبسبيير أصدق منهم ديموقراطية وفضيلة وان كان أكثر منهم عجبا بنفسه وبفضيلته ولكن مأساة روبسبيير الكبيرة هي أنه كان ضيق النظر لا يعرف أن استمراره في استئصال أعداء الفضيلة يقضي على أكثر الشعب قبل أن يطهره وقبل أن يفيق من غفلته الى هذه الحقيقة، ولم يخضع الشعب الفرنسي لنظام الارهاب الجبرية الا ريثما جاء النصر وبعدت أخطار الجيوش المهاجمة لفرنسا فرأى الشعب أنه لم يعد يوجد ما يبرر تلك الوسائل الاستثنائية الارهابية فلم يعد الشعب يناصر روبسبيير كما كان يفعل من قبل فتمكن أعداؤه على اختلاف مذاهبهم السياسية من إسقاطه وكان الشعب قد تحول عن المتطرفين بسبب فضائح حكم الارهاب وفظائعه

فانتقلت السلطة والغلبة الى الجمهوريين المعتدلين وبقى دستور سنة ١٧٩٣ حبرا على ورق . والذى يشاهد فيه أنه قضى على مجلس الوزراء التنفيذى وجعل السلطة التنفيذية في لجنة كبيرة لم يكن لها قوة اذ جعل حكام الولايات طوع ارادة أهل الولايات الذين ينتخبونهم وجعل مجلس النواب أشبه بجماعة من كتبة الدواوين يبيتون المشروعات كي ينظر فيها أهل الولايات

ولا شك ان هذا الدستور يحتوى على بعض المبادىء الديموقراطية التى كثر أنصارها أخيراً في بعض الدول الاوروبية الحديثة مثل سويسرة تعرض مشاريع القوانين الهامة على الشعب في جمعياته التى تشمل أهل المقاطعات، وفي الولايات المتحدة ينتخب كثير من الحكام ينتخبهم أهل المقاطعات ولكن لا الى الحد الذى نص عليه هذا الدستور الذى بني على فكرة جان جاك روسو اذ قال إن الشعب ينبغى ان يكون هو الحاكم الحقيقي فينبغى أن ينتخب الشعب حكامه وأن يسن قوانينه لا أن تنتخب السلطة التنفيذية حكامه ولا أن يسن مجلس النواب قوانينه أما تقرير حق الشعب في الثورة وجعل ذلك نصاً من نصوص الدستور فقد برر حماقة الباريسيين الذين كانوا يثورون حتي على نواب الامة ولعل واضعى هذا النص في دستور سنة ١٧٩٣ وهم اليعقوبيون أرادوا أن يبرروا مسلك الجمهور الباريسى الذى اعتدى بايعازهم على أعدائهم نواب الامة من حزب الجيروند

على أن هذا الدستور لم يعمل به كما بينا اذ أرجىء العمل به أيام حكم الارهاب ولما لم يعد ما يسوغ حكم الارهاب انقلب الشعب على أنصاره من الجمهوريين المتطرفين وانتقلت السلطة الى الجمهوريين المعتدلين في المؤتمر الاهلي فوضعوا دستور سنة ١٧٩٥ ونصوصه الهامة هي :

(١) أن تكون السلطة التنفيذية لمجلس يسمى مجلس الادارة وأعضاؤه خمسة ينتخبهم مجلس الشيوخ من قائمة يقدمها له مجلس النواب (مجلس الخمسمائة) ويجدد انتخاب عضو من أعضاء مجلس الادارة كل سنة ولا يجوز انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ أو أعضاء مجلس النواب ليكونوا أعضاء في مجلس الادارة . ومجلس الادارة هو الذي يعين القواد والسفراء ويقرر الحرب والصلح ولكن ليس لمجلس الادارة الحق في سن القوانين او رفض قانون أقره مجلس النواب ومجلس الشيوخ وليس لمجلس الادارة الحق في تقرير الميزانية التي كانت في يد لجنة مالية ولم يكن مجلس الادارة بمثابة مجلس الوزراء فقد كان أيضا بجانبه وزراء سلطتهم تافهة وانما كان مجلس الادارة بمثابة رياسة الجمهورية فان الجمهوريين في فرنسا لم يكن قد صح عزمهم على انشاء منصب رئيس الجمهورية خوفا من سلطته الفردية وأنت ترى أن مجلس الادارة من حيث سلطته التنفيذية كان ضعيفاً فلم يكن له الحق في رفض مشروع قانون ولم يكن له الحق في حل المجلسين التشريعيين والالتجاء الى الشعب كما أن المجلسين التشريعيين أي مجلسي النواب والشيوخ لم يكن لهما الحق في إسقاط مجلس الادارة فاذا استجد

خلاف بين السلطتين لم يكن هناك حل قانوني إما بحل المجلسين وإما بسقوط مجلس الادارة لم يكن هناك حل قانوني لاى خلاف يشجر بين السلطتين فترى ان فكرة الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كانت لا تزال سائدة ومن أجل ذلك كان من السهل التنبؤ بان يكون عهد هذا الدستور عهد فتن ونزاع بين مجلس الادارة والمجلسين التشريعيين ذلك النزاع الذى أتاح فرصة لقواد الجيش للتدخل في الشئون المدنية ويسهل الطريق الذى سلكه نابليون للقضاء على الجمهورية التي كان آخر عهدها في أيام هذا الدستور الضعف والفساد والارتباك. ولما قضى نابليون على هذه الحكومة لم يكن أول من خرق الدستور فقد نقض الدستور مرارا أثناء النزاع الذى كان قائما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى تعود الناس خرق الدستور وحتى صاروا يتطلعون الى رجل قادر ينقذهم من تلك الفوضى وحتى يئس كثير من الناس من النظم البرلمانية الدستورية

(٢) محا هذا الدستور أكثر السلطة التي جعلت لجمعيات الانتخاب العمومية في دستور سنة ١٧٩٣ الذى لم يعمل به فلم يبق لهذه الجمعيات الاولية بعد ان كانت كل شيء في دستور سنة ١٧٩٣ أقول لم يبق لها الا انتخاب لجان الانتخاب الثانوية ممن يدفعون قدراً خاصاً من الضرائب فترى أن هذا الدستور جعل الانتخاب على درجتين بعد ان كان في الدساتير الماضية على درجة واحدة كما أنه جعل انتخاب النواب بوساطة مالكي النصاب الذين تتكون منهم لجان الانتخاب الثانوية فهذا الدستور مملوء بروح الحرمان للعامة اذا قيس بالدساتير الماضية وهو ينبئك عن

الروح الرجعية التى حدثت بفرنسا وكانت نتيجة الاشمئزاز من فظائع الديموقراطيين المتطرفين والخوف من عودة هذه الفظائع ولقد كان هذا الدستور ولا غرو من ذلك مكروهاً من الديموقراطيين المتطرفين ومن أنصارهم من العامة

(٣) ان لجان الانتخاب الثانوية المكونة ممن يملك النصاب المالي تنتخب أعضاء مجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب فترى ان الشارع عدل عن الاكتفاء بمجلس واحد وأضاف الى مجلس النواب مجلساً نيابياً آخر من ذوى السن وهو مجلس الشيوخ تجنباً للعجلة في التشريع تلك العجلة التي ظهرت في عهد المؤتمر الاهلي أجلى ظهور . ولقد كانت فكرة جعل السلطة التشريعية في مجلسين منافية لمبادىء الديموقراطيين المتطرفين الذين يرون في وجود مجلس الشيوخ أمراً مقللا من سلطة مجلس النواب الذى هو أتم تعبيرا عن ارادة الامة وحالتها لانه غير منتخب على قاعدة السن بل على قاعدة الكفاية والثقة (والكفاية في عرف كل دائرة يختلف مقياسها ونوعها كما يختلف نوعها المنشود باختلاف مدارك الناخبين)

(٤) مجلس النواب وكان يسمى مجلس الخمسمائة لان أعضاءه كانوا خمسمائة عضو وهو الذى يجهز مشروعات القوانين ويقدمها الى مجلس الشيوخ

(٥) مجلس الشيوخ وأعضاؤه ٢٥٠ عضوا لم يكن له الحق الا في نظر مشروعات القوانين التي يقدمها اليه مجلس النواب ولا تصير هذه المشروعات قوانين حتي يوافق عليها مجلس الشيوخ ويجدد انتخاب ثلث أعضاء المجلس كل سنة

(٦) عند أول انتخاب لا بد ان ينتخب الشعب ثلثي أعضاء مجلسي النواب والشيوخ من أعضاء المؤتمر الاهلي (والمؤتمر هو المجلس الذي قرر هذا الدستور) واذا لم ينتخب الشعب ثلثي أعضاء مجلسي النواب والشيوخ من أعضاء المؤتمر الاهلي فللمؤتمر الاهلي أن ينتخب من أعضائه أناساً يكونون أعضاء مجلسي النواب والشيوخ حتي يصير ثلثي أعضاء هذين المجلسين من أعضاء المؤتمر الاهلي وفي هذه الحالة يلغى المؤتمر الاهلي انتخاب المنتخبين (بالفتح) الذين حل أعضاؤه محلهم .

وفي هذا النص اعتداء صريح على حق الشعب في اختيار نوابه ومن الاستبداد بالسلطة ان يلغى المؤتمر الاهلي انتخاب أناس كثيرين فضلهم الشعب ووثق بهم كي يحل أعضاء المؤتمر محلهم وهذا النص انما كان الباعث على إثباته في الدستور ان أعضاء المؤتمر الاهلي وان كان أكثرهم من المعتدلين الا أنهم طالما انقادوا للمتطرفين خوفا ورعبا ووافقوا على أعمال كثيرة من أعمال العنف وسفك الدماء خوفاً من اليعقوبيين وطاعة لهم وكانت حثالة الباريسيين طوع اليعقوبيين وبثوراتهم يخيفون المؤتمر الاهلي ويصياحهم يهددونه فلما انقضى عهد الارهاب وسقط اليعقوبيون وتزايد اشمئزاز الناس من جرائم المتطرفين حدثت روح رجعية وبجانبها روح معتدلة وكلاهما تبغض الديموقراطيين المتطرفين وتود عقابهم والتنكيل بهم وبكل من ارتكب جرما من جرائم الارهاب أو وافق على ارتكاب جرم فخشى المؤتمر الاهلي اذا كان الانتخاب حرا أن ينتخب الشعب

أكثر أعضاء المجالس الجديدة من أفراد أكثر اعتدالا من أعضاء المؤتمر أو من الرجعيين والملكيين فؤلاء خافوا الحكومة الجديدة المكونة من هؤلاء الاعضاء الجدد على اشتراكهم في أعمال العنف والسلب التي عملت في أثناء حكم الارهاب فاراد أعضاء المؤتمر الاهلى أن يحتاطوا لانفسهم بارغام الشعب على انتخاب ثلثى أعضاء المجلسين التشريعيين من أنفسهم واحتجوا لهذا النص بخوفهم على الجمهورية أن ينتخب الشعب أكثر أعضاء المجلسين الجديدين من الرجعيين والملكيين فيقضون على الجمهورية وانهم انما أثبتوا هذا النص في الدستور صونا للجمهورية ولا بد لتفسير هذا الزعم أن نوضح للقارىء أن المبادىء الجمهورية لم تكن قد رسخت بعد فى نفوس أكثر الشعب وقد ارتد كثير ممن اعتنقوا مبادىء الجمهورية عنها بسبب ما ارتكب فى عهد الجمهورية من المظالم والفظائع التي تقشعر منها الابدان في عهد حكومة الارهاب فحسب كثير من الناس ان المبادىء الجمهورية لا بد أن تؤدى الي مثل هذه الفظائع وصار كثير من الناس يسيء الظن بالمبادىء الجمهورية ، أضف الي ذلك ان كثيرين أرغموا على قبول الجمهورية إرغاما وهم ملكيون فى صميم قلوبهم يخفون مبادئهم رعبا وأحيانا يتظاهرون بضد ما يبطنون كي ينفوا عن أنفسهم التهم صونا لحياتهم . كل هذا يفسر خوف المؤتمر الاهلى من اطلاق حرية الانتخاب ورغبته فى أن يجعل ثلثى المجلسين التشريعيين الجديدين من أعضائه .

فترى مما أوضحنا أن هذا الدستور كان مكروهاً من العمال والمتطرفين

كما كان مكروها من الملكيين والرجعيين ولقد كان ايضاً مكروها من المتطرفين لانه جعل الانتخاب على درجتين ولانه قرر النصاب المالي ولانه قصر انتخاب أعضاء المجلسين على من يملك النصاب المالي وكان مكروها من الملكيين والرجعيين لانه بنص الثلثين السابق شرحه حرم مرشحيهم الوصول الي مقاعد المجلسين فحاول هؤلاء إثارة أعوانهم على المؤتمر الاهلي ولكن قواد الجيش كانوا في جانب المؤتمر الاهلي فكان الجيش في جانبهم لان الجيش كان جمهوري النزعة وكان يخشي اذا محي نص الثلثين من الدستور أن ينتخب نواب رجعيون ينقضون على الجمهورية فلما نشبت ثورة (فندمير) قضي نابليون بونابرت عليها ودافع عن المؤتمر الاهلي ومن أجل ذلك نفذ دستور سنة ١٧٩٥ بالقوة وألغيت انتخابات صحيحة كثيرة لان الشعب لم ينتخب كثيرا من أعضاء المؤتمر الاهلي وانتخب المؤتمر نفسه من أعضائه عددا كبيرا كيما يكون ثلثي المجلسين الجديدين من أعضائه وهذا يدل على عدم الخضوع لما تقضي به المباديء البرلمانية النيابية لانه اذا كانت ارادة الشعب هي أساس الديموقراطية المقدس فلماذا لا تنتخب الامة رجعيين أو ملكيين اذا كان ذلك ارادتها . نعم ان بين الديموقراطيين من يبرر تحكم الاقلية في الاكثرية في جيل من الاجيال بزعمه أن الشعب ليس الجيل الحاضر الحي فحسب بل هو الاجيال القادمة أيضا والاقلية الحاضرة هي حقيقة اكثرية اذا ضممت اليها الاجيال القادمة التي ستري رأيها بدليل العقل والمنطق وما يقتضيه الصالح العام ولكن هذا منطق خطر يسوغ لاية أقلية أن تعبث

بالنظام البرلماني وأن تدخر بارادة الامة بدعوى ان الاجيال القادمة سترى رأيها

نفذ دستور سنة ١٧٩٥ بالقوة وتأسست بسببه حكومة الادارة وقد خرق هذا الدستور فى المنازعات التى نشأت بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والتى لم يكن لها حل قانونى والتي التجأت فيها السلطة التنفيذية أى مجلس الادارة الي ابطال انتخابات صحيحة قانونية والي مهاجمة نواب الشعب من حزب كليشي وطردهم واستئثار النزاع واستمرت الحكومة ضعيفة وظهر عجزها فى الحرب الخارجية أثناء غياب نابليون فى مصر فلما عاد قضي على هذا الدستور في الانقلاب المعروف بانقلاب برومير ولا غرابة بعدما أوضحناه من ضعف الحكومة التى أسست على مبادىء هذا الدستور وفسادها وعجزها ان ترى الفرنسيين يرحبون بنابليون وبحكومة القنصلية التي أسست سنة ١٧٩٩؟

(البقية تأتى)

عبد الرحمن شكرى

ناظر مدرسة المنصورة الاميرية

أناطول فرانس

ليس بين أدباء العالم وأصحاب الفنون الآن ومنذ نصف قرن من يجهل أناطول فرانس ، أو لا يغرم بقراءة كتبه ، أو لا يعجب بعبقريته أو لا ينذي نفسه بآرائه ، أو لا يسر بقراءة أسلوبه ، أو لا تطربه معانيه. بل كثير من بين هؤلاء الادباء الفنيين من يقرن اسمه بكبار الكتاب